



الأيام الأسبوعية □ العدد 562 □ 14 - 20 مارس 2013



مصطفى الخلفي يتحدث عن العقد الجديد لدعم الصحافة في المغرب

## العقد البرنامج ليس إجراء قانونيا لدعم المالي ولكنه تعاقد من أجل خدمة إعلامية مهنية تنافسية

استجوبه:

هـ مصطفى منصور

mansour.most@gmail.com

حدث هام بالنسبة للصحافة المغربية ذلك الذي شهدته القاعة الجديدة لمقر وزارة الاتصال حيث تم توقيع عقد البرنامج الثاني بين وزارة الاتصال والفيديرالية المغربية لتأشيري الصحف، وهو عقد لآقي صعوبات منذ 3 سنوات لتوقيعه نظرا لصعوبة التوافق حوله.

وقد تميز عقد البرنامج الجديد بابتكار أشكال جديدة لدعم الصحافة المغربية جاءت نتيجة التراكم في هذا المجال وكذا للحاجيات الجديدة لواقع صحفي متأزم. هنا يتحدث السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عن أسباب نزول هذا العقد وإبعاده وحدود تأثيره على المشهد الإعلامي بالمملكة.

حدث هام بالنسبة للصحافة المغربية ذلك الذي شهدته القاعة الجديدة لمقر وزارة الاتصال حيث تم توقيع عقد البرنامج الثاني بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لتأشيري الصحافة، وهو عقد لاقى صدى واسعاً منذ 3 سنوات لتوقيعه نظراً لصعوبة التوافق حوله. وقد تميز عقد البرنامج الجديد بابتكار أشكال جديدة لدعم الصحافة المغربية جاءت نتيجة التراكم في هذا المجال وكذا الحاجيات الجديدة لواقع صحفي متأزم. هنا يتحدث السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عن أسباب نزول هذا العقد وأبعاده وحدود تأثيره على المشهد الإعلامي بالمملكة.

تم توقيع عقد برنامج جديد بين الحكومة والفيدرالية المغربية لتأشيري الصحافة، ما هي تفاصيله؟ ولماذا وقع في الوقت الحالي علماً أن العقد البرنامج السابق انتهى في 2010؟

العقد السابق تم تمديده على أساس إنجاز دراسة علمية من قبل مكتب دراسات متخصص لتقييم حصيلة العقد وتشكيل الحكومة الجديدة تم الاتفاق مع الفيدرالية المغربية للناشريين على إطلاق مفاوضات لتوقيع عقد برنامج جديد ينطلق من حصيلة العقد البرنامج الأول ويستوعب التحديات المستجدة على المستوى التكنولوجي وعلى مستوى نموذج المقابلة الصحافية وكذا التحولات الطارئة على المشهد الصحافي، سواء تعلق الأمر بالصحافة الإلكترونية أو تحولات المحيط الاقتصادي للمقابلة الصحافية. في نفس الوقت تم التشاور مع هيئات مهنية أخرى سواء على المستوى النقابي أو الناشريين، وكان الهدف هو اعتماد عقد برنامج متقدم يستوعب المستجدات ويحافظ على المكتسبات.

على ضوء ذلك، كان هناك مشروع أولي جرى حوله الحوار والتشاور... وفي سنة 2012 حرصنا على أن يتم استيعاب مختلف الآراء المرتبطة بهذا العقد، وهنا أنه بمجهود قيادة فيدرالية الناشريين بخصوص تقرب وجهات النظر من أجل إنجاز هذه الخطوة المتقدمة.

ما هي القيمة المضافة لهذا العقد البرنامج؟

هذا العقد البرنامج ليس فقط مجرد إجراء تقني لاعتماد عقد جديد يحل محل السابق، بل يأتي في ظرفية حساسة على اعتبار أن المقابلة الصحافية المغربية تمر بمرحلة صعبة بسبب تراجع الإشهار وبفعل ضغط الشبكات الاجتماعية والمواقع الإخبارية، وكذا بفعل الإشكالات المرتبطة بالموارد البشرية.

نحن ندعون جميعاً إلى أن نقف إلى جانب الصحافة الوطنية بمختلف تشكيلاتها وتوجهاتها، لأنها بمثابة حلقة أساسية في التطور الديمقراطي للشعب. وهكذا لا يمكن أن نقف متفرجين أمام الصعوبات والتحديات التي تعاني منها المقابلة الصحافية، حفاظاً على رقابتها للفاعلين في الشأن العمومي وصيانة التعددية الموجودة في المجتمع ومواكبة الأوراش والحراك الديمقراطي... كلها أمور لا يمكن ربحها بدون وجود صحافة قوية.

وبالتالي فإن عقد البرنامج هذا ليس فقط إجراء قانونياً للدعم المالي، بل هو تعاهد من أجل تقديم خدمة إعلامية مهنية تنافسية تعكس التعددية الموجودة في المجتمع وتضمن حق المواطن في الخبر، وثواب الأوراش الوطنية المفتوحة...

عقد البرنامج يأتي في إطار فلسفة الدعم من أجل الاستثمار، الاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية والتجهيز وكذا نقل الصحافة الوطنية

إلى المستوى الدولي والانخراط الفعّال والاستباقي في ما تنتجه الثورة التكنولوجية من إمكانات... وبالتالي فهو تعاهد من أجل المستقبل.

الدعم سابقاً كان يقدم بمثابة تعويض على استهلاك الورق والهاتف والفاكس، واليوم تحول هذا الدعم إلى جزافي، ما هي مقاييسه؟

لا، ليس جزافاً. هناك الدعم الأساسي المباشر الذي يستهدف الانتشار والمقرئية ويبنى على معايير موضوعية، وهي السحب والورق والهاتف.

ثم هناك دعم مباشر تكميلي، وهو دعم تعاقدى بمعنى أن المقالات الصحافية تقدم مشاريع لدعمها في برامج التكوين والتكوين المستمر للصحافيين وتحديث المقابلة على مستوى التجهيزات ووسائل الاتصال، أو برامج تاهيل قدرات المهن المساعدة، أي المشتغلين في التسويق أو التوزيع...

ثم هناك الدعم الموجه للصحافة الجهوية لمواكبة مشروع الجهوية المتقدمة، وهو أيضاً يخضع لمعايير السحب واستهلاك الورق والانتشار... وهناك أيضاً الدعم المخصص للصحافة الإلكترونية، والذي يهدف دعم التجهيزات وإيواء المواقع وصيانتها، وهنا استفدنا بالأساس من النموذج الفرنسي في دعم الصحافة الإلكترونية.

وهناك أيضاً دعم التعددية، لا نتحدث هنا عن التعددية الحزبية فقط، بل عن التعددية اللغوية والثقافية

والسياسية. العنصر الآخر في تركيبة الدعم هو إحداث لجنة للتتبع والتقييم، من شأنها التدقيق في الوثائق التي تقدم للاستفادة من الدعم.

كما أصبح هذا الدعم مبنياً على نتائج ومؤشرات محددة، لأن الغرض كما قلت هو النهوض بالموارد البشرية العاملة في المقابلة الصحافية، وحماية النموذج الاقتصادي لهذه المقابلة، وحماية استقلالية المقابلة الصحافية ودعم اشتغالها في ظروف مهنية ملائمة...

ما هي مثلاً المعايير المعتمدة لمنح هذا الدعم؟

منها السحب والتوزيع واستهلاك الورق وكتلة أجور الموارد البشرية وكلفة الطباعة... هناك شبكة معايير موضوعية قابلة للقياس والحساب.

تحدثت عن دعم مخصص للصحافة الإلكترونية، على أي أساس سيتم منحه؟

هذا الدعم موجه للمقالات الصحافية الإلكترونية، كما هو موجه لدعم المواقع الإلكترونية للصحف الورقية.

كما هو الحال في النماذج الدولية التي اعتمدت هذا الدعم. يروم دعم الصحافة الإلكترونية تقوية القدرات التكنولوجية والتقنية للانتشار للمواقع الإخبارية، وضمان التعددية والجهوية... وما يهم الإيواء والصيانة والعناصر الأخرى التي أضحت مكلفة في الصيانة والأرشيف والتوثيق.

كما يروم هذا الدعم تعزيز القدرات

البشرية العاملة في المواقع الإلكترونية الإخبارية، ثم الانخراط في شفافية الانتشار على مستوى الأنترنت، وضمان هذه الشفافية بما يخدم سوق الإشهار وما يرتبط به.

حسب الناشريين، الأزمة وصلت إلى قطاع الصحافة، هل تعتقدون أن الدعم الذي يقدمه العقد البرنامج كان لتخطي المقابلة الصحافية لهذه المرحلة الصعبة؟

لا، ليس كافياً.

العقد البرنامج محطة فقط، لأن هناك محطات أخرى، من بينها الاتفاقية الخاصة بالتكوين المستمر، وتواصل الحوار بين مهنيي بخصوص الإشهار، على أساس تنظيمه وتطويره بكيفية مستقلة، والحكومة تشجع هذا الأمر، وكذا الدفع باستفادة المقابلة الصحافية من برامج دعم المقالات التي اعتمدتها الوكالة الوطنية للنهوض بالمقالات الصغرى والمتوسطة، مثل برامج امتياز ومساندة وتطابير وابتكار، وهي برامج ترمي إلى دعم مجهود المقالات من أجل تقليص كلفة ومدة الإنتاج ورفع مردوبيته. جزء كبير من الدعم سيعمل على توفيره من خلال استراتيجية المغرب الرقمي، على اعتبار أن هذه الأخيرة نصت ضمن أهدافها على النهوض بالمحتوى الرقمي الإخباري المتعلق بالمغرب على مستوى الأنترنت. الأمر يتعلق بحزمة من الإجراءات لا يمكن النجاح في تحقيقها سوى بعمل جماعي مهني.